شبكة إمام دار الهجرة العلمية

معهد علوم التأصيل

تفريغ

شرح وتعليق على كتاب

# نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر

لفضيلة الشيخ

أبي يوسف مصطفى مبرم

حفظه الله

www.imam-malik.net

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين، أما بعد:

فهذا هو المجلس السابع من مجالس الكتاب الخامس من سلسلة معهد علوم التأصيل التابع لشبكة إمام دار الهجرة العلمية، والكتاب هو "نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر" للحافظ ابن حجر –رحمه الله تعالى-وقد انتهى بنا الكلام إلى ما ذكره المصنف –رحمه الله تعالى-من مباحث الحديث المقبول وما يدخل فيه وأنه يدخل فيه الصحيح لذاته والصحيح لغيره والحسن لذاته والحسن لغيره وما يلحق بها من الاستدلال أو الشواهد والمتابعات.

ولما فرغ المصنف –رحمه الله تعالى-من الكلام على هذا القسم ذكر ما يُقابله وهو المردود فقال –رحمه الله-:

**[ثُمَّ الْمَرْدُودُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ لِسَقْطٍ أَوْ طَعْنٍ .**

**وَالسَّقْطُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ : مِنْ مَبَادِئِ السَّنَدِ مِنْ مُصَنِّفٍ ، أَوْ مِنْ آخِرِهِ بَعْدَ التَّابِعِيِّ ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ :**

**فَالْأَوَّلُ : الْمُعَلَّقُ .**

**وَالثَّانِي : الْمُرْسَلُ .**

**وَالثَّالِثُ : إِنْ كَانَ بِاثْنَيْنِ فَصَاعِدًا مَعَ التَّوَالِي ؛ فَهُوَ الْمُعْضَلُ .**

**وَإِلَّا ؛ فَالْمُنْقَطِعُ .**

**ثُمَّ قَدْ يَكُونُ وَاضِحًا أَوْ خَفِيّاً :**

**فَالْأَوَّلُ : يُدْرَكُ بِعَدَمِ التَّلَاقِي ، وَمِنْ ثَمَّ احْتِيجَ إِلَى التَّأْرِيخِ .**

**وَالثَّانِي : الْمُدَلَّسُ ، وَيَرِدُ بِصِيغَةٍ تَحْتَمِلُ اللُّقِيَّ ؛ كَـ : عَنْ ، وَقَالَ .**

هذا الموضع يُعتبر من أهم مواضع علم المصطلح وفيه ينبغي على طالب العلم أن يُرَكز على ثلاث قضايا في هذا الباب وما يليه؛ القضية الأولى: مُتعلقة بالتعريف أي بتعريف هذا النوع من الحديث، والثانية: مُتعلقة بالمثال والتطبيق بهذا النوع من علوم الحديث، والثالثة: ما

يتجاذبه الحكمان – أعني الاعتبار به في الشواهد والمتابعات أو عدم الاعتبار به بالشواهد والمتابعات.

وهذه الثلاثة الأمور –إن شاء الله تعالى-إذا ضبطها طالب العلم بهذه الأبواب فإنه يُحَصِل خيرًا كثيرًا، لأنه لا يقتصر فقط على مجرد التعريف بألقاب الحديث من ناحية نظرية فقط، ثم إذا جاء إلى مقام التطبيق وهل هذا النوع من الحديث يصلح في الشواهد والمتابعات أو لا يصلح في الشواهد والمتابعات تحيَّر ولم يستطع أن يجزم من ذلك بشيء.

الحافظ –رحمه الله-لخص لنا هذا الباب أحسن تلخيص وأرجع أسباب الرد إلى نوعين اثنين هما:

الأول: السقط والثاني: الطعن في الراوي.

ويدخل في السقط كما سيتلخص من كلام الحافظ –رحمه الله-أنه يدخل يندرج تحت السقط خمسة أنواع ويدخل في الطعن في الراوي عشرة أنواع وهذه يتحصل بها خمسة عشر نوعًا، وكل نوعٍ من هذه الأنواع يدخل فيه نستطيع أن نقول ما لا يحصيه إلا الله – جل وعلا-لكن في الغالب أنه محصُور وقد ذكر جملة منه أو تمييزًا منه صاحب كتاب "الشذى الفياح من علوم ابن الصلاح".

فإذا عرفنا على ما سيأتي من كلام الحافظ –رحمه الله تعالى-أن السقط يدخل فيه خمسة أنواع وأن الطعن في الراوي يدخل فيه عشرة أنواع فهذا تحصيل للخُلاصة.

فإذا نظرنا إلى أسباب الطعن في الراوي نجد أنها إما أن تكون راجعة إلى العدالة أو أن تكون راجعة إلى الضبط.

فالراجع إلى العدالة خمسة أنواع:

- الكذب

- التهمة بالكذب

- الفسق

- الجهالة

- البدعة

والراجع إلى الضبط خمسة أنواع: أحصوا

- الغلط

- والغفلة

- والوهم

- ومخالفة الثقات

- وسوء الحفظ

هذه راجعة إلى الطعن في الراوي. وأمّا الراجع إلى السقط كما ذكرت لكم قبل قليل أيضا أنّه راجع إلى خمسة أنواع هي ما سنبدأ به إن شاء الله.

- وأوّلها التعليق

- والثاني الإرسال

- والثالث الإعضال

- والرابع الانقطاع

- والخامس التدليس

هذه أبواب رئيسيّة لمعرفة المردود الّذي يرجع إمّا إلى السقط وإمّا إلى حال الراوي وعلى هذا فسنرجع إلى كلام الحافظ ـ رحمه الله تعالى ـ على طريقته المتقدّمة في اللّفّ والنشر والسبر

والتقسيم فإنّه لمّا قال: **[فَالسَّقَطُ: إِمَّا أَن يَكُونَ مِن مبادئ السَّنَدِ مِن مُصَنِّفٍ، أو مِن آخِرِهِ بَعدَ التَّابِعِيّ، أو غيرِ ذَلِكَ.]** هذه ثلاثة أقسام رئيسية:

**[فَالأَوَّلُ** -قال-**المُعَلَّقُ]**،ما هو الحديث المعلّق عندهم؟

هو الحديث الّذي وقع سقوطٌ لراوٍ في مبدئ سنده من المصنّف أو إلى قائله، يعني السقط قد يسقط واحد من البداية، يسقط اثنان، يسقط ثلاثة، يسقط أربعة إذا كان الإسناد رباعيّا أو يسقطون جميعا؛ فهذا هو المعلّق ومظانّ المعلّق كتب كثيرة إلا أن أشهرها كتاب الإمام البخاري ـ رحمه الله تعالى ـ "الصحيح" فإنّه كثير التعليق في صحيحه وخصوصا في أوّل التراجم ووقع في صحيح الإمام مسلم شيء من هذا التعليق. والكلام على المعلّقات يطول ولكن الحافظ بن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ أفاد فيها وأجاد في مقدّمة كتابه "فتح الباري" لمن أراد أن يقف عليها وفي تعليقه على "علوم الحديث لابن الصلاح" الّذي سمّاه "بالإفصاح" والمشهور بـ "النكت" وكذلك فيما حرّره ـ رحمه الله ـ في كتابه "تغليق التعليق" وأهمّ ما يذكر في هذا الباب أن العلماء رحمه الله قسموا المعلّقات إلى قسمين: ما هو مجزوم به وما هو غير مجزوم به وجمهورهم على أنّ ما جزم به البخاريّ بمعنى أن يرويه مجزوما به أنّه صحيح عنده كأن يقول "قال فلان" وأنّ ما رواه بصيغة التمريض فإنّه ليس صحيحًا عنده وهذا قول الجمهور وفي المسألة خلاف وإلّا فإنّ التحقيق أنّ البخاريّ ـ رحمه الله تعالى ـ قد يعلّق ما فيه ضعف ويرويه بصيغة الجزم وقد يعلّق ما هو صحيح ويجعله بصيغة التمريض ومن تأمّل في كلام البخاريّ ـ رحمه الله تعالى ـ وفي طريقته يعرف هذا ولو ضربنا أمثلة فإننّا لن نستطيع أن نُكمِل الكتاب لكن من ذلك أن تنظر في "الفتح" عند شرح حديث ((إنّ أختي ماتت)) الّذي هو حديث بن عبّاس؛ قالت امرأة للنبيّ ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ: ((إنّ أختي ماتت)) من "كتاب الصيام" فقد علّقه البخاريّ ـ رحمه الله تعالى ـ في "كتاب الصيام"، فقال: (ويُذكَر عن أبي خالد...) وقوله يُذكَر هنا الحديث هذا الّذي علّقه البخاريّ ـ رحمه الله ـ هو صحيح عند الإمام مسلموهو في "صحيح الإمام مسلم" لكن تكلّم

عليه العراقيّ أيضا في "شرح الترمذي" وفي أجوبته على أسئلته لتلميذه الحافظ بن حجر، فعلى كلّ حال هذا محصّل. وخلاصة ما يُتكَلّم في هذا الباب.

المعلّقات من جهة الاستشهاد استشهد بها جماهير أهل العلم فجعلوها من الشواهد إذا كانت بصيغة الجزم ويستشهدون بمعلّقات الإمام البخاري ويقولون تَصلُح في الشواهد والمتابعات؛ هذا ما يتعلّق بالمعّلق ثمّ قال ـرحمه الله ـ:

**[والثَّانِي: المُرسَلُ]**؛ وهذا هو النوع الثاني لما ذكره الحافظ ـ رحمه الله تعالى ـ وتعريف المرسل مُختَلف فيه بكثرة والعلماء ـ رحمهم الله ـ خلافهم في المرسل ومباحثهم في المرسل من أشدّ ما يكون فيما يتعلّق بعلوم الحديث، فما المرسل؟ على هذا على ما قرّره الحافظ بن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ أنّه ما رواه التابعي صغيرًا أو كبيرًا عن النبيّ ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ لإنّ من أهل العلم من يخصّ المرسل بالتابعيّ الكبير لكن الّذي رجّحه طوائف من المحقّقين من أهل العلم أنّ المرسل اسم يَصدُق على ما رواه التابعي أكان هذا التابعيّ كبيرًا أم كان صغيرًا لكنّ التابعيّ الكبير له خصوصيّته فإذا حكا التابعيّ قولًا أو فعلًا عن النبيّ ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ فإنّ هذا هو المرسل.

والإرسال كثير في الكتب إلا أن كثيرين من أهل العلم لا يفرقون بين المرسل وبين المنقطع وبين المعلق لكن الذي جرى عليه الاصطلاح هو ما ذكر لك هنا. والأمثلة على المراسيل كثيرة جدًا بحسب طالب العلم أن ينظر في المراسيل لأبي داود وجامع التحصيل للعلائي والمراسيل لابن أبي حازم وغيرها كثير مثل مراسيل الصَنابحي ومراسيل قيس ابن أبي حازم ومراسيل الحسن البصري ومراسيل سعيد ابن المُسيب وحُميد الطويل وقتادة وهذا أكثر من التابعين الذين عرفوا بالإرسال ولكن ليسُ على درجة واحدة، فمراسيل التابعي الكبير ليست كمراسيل التابعي الصغير الذي لم يُكثر ملازمة الصحابة -رضي الله عنهم.

بقيَ هل يستشهد بالمرسل؟ هذه مسألة اجتهادية، الشافعي –رحمه الله تعالى – يقول بأنه إذا جاء من طريق آخر مختلف المخرج فإنه يصلح بالشواهد والمتابعات وهذا الذي عليه

جماهير الائمة. فإذا جاء مرسل مثلا عن الصَنابحي وجاء مرسل عن قيس ابن أبي حازم وجاء أو مرسل عن سعيد بن المُسيب واختلف المخرج فإننا في هذه الحالة نُحسَن هذا الحديث بالشواهد والمتابعات ونقضي بأنه حديث حسن هذا ما يتعلق بالمرسل.

لكن بقيت مسألة مهمة من أهم المسائل المتعلقة بالمرسل والتي يكثر الكلام عليها في كتب الاصطلاح وفي كتب الأصول ألا وهي مسألة الاحتجاج بالمرسل والذي عليه جماهير الحفاظ والمحدثين وأئمة المذاهب المتبوعين وهو الصحيح عن الإمام أحمد وإن نُقل عنه رواية أخرى من الاحتجاج به ، أن المرسل لا يُحتج به والذي رواه عن الإمام أحمد والذي رواه أبو داود عن الإمام أحمد أصح، كما قال طوائف من أهل العلم وهو الموافق بما جاء عن الإمام الشافعي –رحمه الله -وعن غيره من أهل العلم وهو الذي نص عليه مسلم ونص عليه غيره من الأئمة- رحمهم الله- على أن المرسل بحد ذاته ليس بحجة وإنما يُنظر إلى قرائن أخرى.

قال-رحمه الله –:

**[والثالث: إن كان باثنين فصاعدا مع التوالي فهو المعضل، وإلا فالمنقطع].**

إن كان باثنين فصاعدًا مع التوالي هذا هو المعضل بمعنى أن يسقط من الإسناد اثنان فأكثر لكن على التوالي متتابعين ومعنى هذا أنه لما قيَد الإعضال بالتوالي دل على أن الإرسال لا يُشتَرط فيه التوالي وأن التعليق لا يُشتَرط فيه التوالي، ويقع هذه المعضلات في كثير من كتب أهل العلم كسنن سعيد ابن منصور مثلا يقع فيها عدد من الروايات المعضلة ، وإذا أردنا أن نأخذ مثالا على المعضل الذي سقط منه اثنان فإنك بإمكانك أن تطبق على أي حديث من الأحاديث التي ذكرت مصادرها قبل قليل كالمراسيل لابن أبي داود-رحمه الله تعالى-فإنك تدرس الإسناد فإذا بك تجد أن هذا الحديث يَصدُق عليه أنه معضل بسبب أنه سقط من إسناده اثنان فأكثر على التوالي . والمعضل لا يُستَشهد به لأن هذا السقط الواقع في الحديث لا يدري ما هو ولا ما حاله في الجهالة وإنما تَعَافَوا عن المرسل، لماذا؟ لأن

تلك الطبقة الغالب عليها الثقة رواتها يعني طبقة المرسل وما سيأتي معنا أيضا من الكلام على المنقطع.

ثم ذكر المصنف –رحمه الله تعالى-المنقطع فقال:

**[وإلا فالمنقطع]**

هذا نوعا أيضا من الأنواع التي ذكرها الحافظ-رحمه الله وتعالى–والمنقطع ما كان السقط فيه من وسط السند واحدا أو أكثر بدون توالي هذا هو المنقطع وهو من أكثر الأنواع شيوعًا في كتب أهل الحديث. المنقطع هذه هي صورته على ما حررها الحافظ ابن حجر –رحمه الله-وأما مثاله، فإن أمثلته كثيرة مثلا إذا جاء حديث من طريق محمد ابن أبي بكر عن أبيه فإننا نقضي بانقطاعه لماذا؟ لأن محمد ابن أبي بكر لم يسمع من أبيه فقد توفي وهو ابن ثلاث سنين.

وهكذا أيضا إذا نظرت في بعض أحاديث أبناء الصحابة كالخلاف في حديث أبى عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه فإنهم يقولون لم يسمع من أبيه -أبو عبيدة لم يسمع من أبيه.

وهل يَصلُح المنقطع في الشواهد والمتابعات؟ هذه المسألة في الحقيقة تحتاج إلى دقة وتحرير كبير، فإن بعض أهل العلم قالوا : إذا كان الانقطاع واقعًا فيما بعد الإرسال-يعنى فيما دون الإرسال- فإنه يَصلُح في الشواهد والمتابعات يعنى إذا كان في الطبقة أتباع التابعيين مثلاً فإن طريقة كثيرين من أهل العلم كما ذكرني الخطيب في الكفاية أو جماعات من أهل العلم أنهم يستشهدون بالحديث المنقطع وقد رأيت مواضع للحافظ ابن حجر وللعلامة الألباني-عليهم رحمة الله- وللشيخ مقبل في موضع واحد في "نشر الصحيفة" استشهد بالمنقطع وقال بأنه في الشواهد والمتابعات وإلا فإن الأصل أن المنقطع لا يصلح في الشواهد والمتابعات، لماذا؟

للجهل بحال المحذوف. فإننا لا ندري هذا الانقطاع ما سببه؟ من هو هذا الذي سقط منه؟ لأن هذا الحديث يُروى فلانٌ عن فلان ويقول هذا فلان لم يسمع من الذي روى عنه وهذا

قد وُجد في كثير من كُتب أو من رواية الرواة -أن يقول لا لم أسمعه منه وإنما حدثني به فلان -وقد يكون فلان هذا ثقة وقد يكون غير ثقة-ولهذا احتاج الحافظ بن حجر-رحمه الله تعالى-إلى ان يُنبِه إلى أمر مهم متعلق بالانقطاع ثم أردفه بمسألة المرسل.

فعلى كل حال أيضاً من أراد أمثلة كثيرة فيما يتعلق بالمنقطع فينظر في "أحاديث معلة ظاهرها الصحة" للشيخ مقبل -رحمه الله تعالي-فإنه قد أكثر في هذا الباب بل عامة الكتاب فيه

فيأتي فيقول: "هذا الحديث ظاهره الصحة لكنه منقطع فلانٌ لم يسمع من فلان".

وهذا كثير، وتستطيع أن تُطَبق على هذا الباب.

فقال: **[وَإِلَّا فَالْمُنْقَطِعُ. ثُمَّ قَدْ يَكُونُ وَاضِحًا** -ما هو؟ الانقطاع -**أَوْ خَفِيًّا]**

هذان قسمان:

فالأول-أي الذي يكون واضحاً- **[فَالْأَوَّلُ: يُدْرَكُ بِعَدَمِ التَّلَاقِي]**، على ما ضربت لك من المثال قبل قليل من أن محمد بن أبى بكر مثلاً-رحمه الله ورضي عنه-لم يسمع من أبيه فقد تُوفى وهو ابن ثلاث سنين كما ذكرنا من قليل.

أيضا إذا نظرت إلى ما أخرجه البزّار كما في كشف الأستار قال: "حدثنا محمد بن مُثني قال حدثنا عبد الله رجَّاع عن قتادةَ عن أنسٍ فذكر حديثاً بهذا ثم قال وبإسناده أن النبي -صلى الله عليه وسلم-...إلى آخرهِ. إذا نظرت إلى هذا السند وجدتهم رجال الصحيح عبد الله بن رجَّاع –روى له الداني وروى عن أصحاب قتادة: همام وأبى عَوانة وهشام الدُستوائي وشعبة-ولكن لم يذكروا في مشايخهِ قتادة، وذكروا أن قتادة تُوفى سنة مئة وسبعة عشر وقيل ثمانية عشر، وعبد الله بن رجَّاع تُوفى سنة مئتَين وتسعةَ عشر أو مئتَين وعشرين.

فهو يقول: **[فَالْأَوَّلُ: يُدْرَكُ بِعَدَمِ التَّلَاقِي وَمِنْ ثَمَّ احْتِيجَ إِلَى التَّأْرِيخِ]**

يعنى كيف ندرك هذا الانقطاع؟ بعدم اللقاء بين التلميذ والشيخ -فلانٌ لم يلقَ فلاناً-كيف عرفنا هذا؟ من الوسائل التي تؤدي إلى معرفته:

- التأريخ فإذا نظرنا في تاريخ هؤلاء الرواة أو في تأريخ هذا المحدث

ونظرنا في وفاة من روى عنه نجد أن بينهما مفازات.

- أو بأن فلاناً هذا لم يدخل إلى هذه البلد هذا من أهلها

- أو بتنصيص الأئمة.

هذا من الأسباب، وإن كان الحافظ بن حجر-رحمه الله-اقتصر على ذكرِ التأريخ، وقد روي ابن عَديٍّ في "الكامل" عن سفيان الثوري قال: "لما استعمل الرواةُ الكذب استعملنا لهم التأريخ"

ولهذا صنفوا الكتب الكثيرة في الوفيات-متى تُوفيَ فلان ومتى تُوفيَ فلان؟ وهل دخل فلانٌ إلى البلد الفلانية أو لم يدخل فلان؟

كيف لقي فلان؟ هل لَقيَه وقد كان يحدِّث؟ أو قد احتجب عن التحديث؟ هذا له صور كثيرة.

وهذا المتن متن مختصر، فهذا هو الذي يكون ظاهرًا أو واضحًا، بمعنى أننا ننظر إلى لُقيّه أو سمَاعه منه وما شابه ذلك.

قال:[**وَالثَّانِي: المُدَلَّسُ وَيَرِدُ بِصِيغَةِ تَحْتَمِلُ اللُقْيَ: كَعَنْ، وَقَالَ**]

هذا أيضا نوع من أنواع الحديث، وهو: المدلس. وهذا مأخوذ من الدَلَس، الذي هو الظلمة.

والمدَلَّس كما عبر عنه الحافظ –رحمه الله تعالى-بأنه رواية المتعاصرين، أو بأنه ما روي بصيغة تحتمل اللُقِي أو تحتمل السماع، مثل: عن، وقال وما أشبهها من الصيغ التي توصل إلى الإيهام بالسَّماع من هذا الراوي.

والتدليس، الكلام عليه طويل جدًا وفيه المصنفات التي لا يحصيها إلا الله نظمًا ونثرًا؛ لكن في هذه المتون يكفي من القلادة ما أحاط بالعنق كما يقولون.

فإذا روى الراوي حديثًا بصيغة تحتمل السَّماع وعدمه، فهذا هو التدليس.

ثم التدليس أقسام كثيرة، أو أقسام عدة مذكورةٌ في كتب أهل العلم -رحمهم الله تعالى- تطلبها ليس بالشيء الصعب، إذا فهم طالب العلم هذا النوع.

**[فالْمُدَلَّسُ يَرِدُ بِصِيغَةِ تَحْتَمِلُ اللُقِيَ: مثل عَنْ، وَقَالَ]**لكن يبقى أمر مهم، وهو: كيف نعرف التدليس؟ عَرَفُوا التدليس بتتبع الروايات فجمعوا الطرق وفتشوها، ونظروا في الأسانيد، ومن روى عن هذا الشيخ، ومن لم يروي عنه، ومن الطرق أيضا أنهم كانوا يسألون هذا الراوي، هل سمعته من فلان؟ فيقول: لا، لم أسمع من فلان هذا الحديث. وهكذا حتى يتوصلوا إلى معرفة أن هذا الرجل دَلَّس أم لم يُدلِس، والآثار في دم التدليس كثيرة جدا عن شعبة وعن غيره –رحمهم الله تعالى-.

وهناك تدليس الإسناد، وتدليس القطع، وتدليس العطف، وتدليس التسوية، وتدليس الإسناد، تدليس الشيوخ، وأنواع. ثم تأتي إلى طبقات المدلسين الخمسة المعروفة التي صنف فيها الحافظ بن حجر –رحمه الله تعالى-رسالته في التدليس، تابع الناس على هذه المراتب وإن خالفوه في بعض التنزيل؛ لأنهم يعرفون رواية هذا المدلس ودُخُولها في هذا الباب أو عدم دخولها.

وهل يصلح المدلَّس في الشواهد والمتابعات؟

لا، لا يصلح بالشواهد والمتابعات إلا إذا وجدناه صرح بالتحديث في موضع آخر، فإذا كان ثقةً أو صدوقًا فإنه يحتج به لحاله هو، وأما إذا كان ضعيفًا فإنه يبقى الحديث على ضعفه. فالتدليس سقوطٌ في حال الراوي. ونحن لا ندري هذا الراوي: من هو؟ والمدلسون كُثُر، وقد يكون هذا الذي سقط من المجروحين الذين لا يُحتمل صحة حديثهم فيقع التغرير في هذا، فإذا علمنا أن هذا السَاقط مجروح فإننا لا نستشهد بهذا الحديث ولا نقول أنه قد جاء من طريق آخر فيُحسَّن به الحديث، بل نرد حديثه.

يبقى الكلام معنى على ما ذكره الحافظ ابن حجر –رحمه الله تعالى-هنا على ما يتعلق بالمرسل الخفي، ولعلَّنا به سنختم الكلام على هذا الدرس.

المرسل الخفي هو من الأبواب التي شُنِّع بها على الحافظ بن حجر –رحمه الله تعالى-من جهة القائلين بالتفريق بين منهج المتقدمين والمتأخرين والتباين بينها، فقالوا بأن هذا إنما جاء من عند الحافظ وليس فيه تحرير.

ولكن إذا رجعتم إلى كتاب الشيخ بازمول الذي أشرت إليه في أوّل هذه الدروس ستجدون الفوائد هناك والذي اعتمده السخاوي وغيره من الحُفّاظ في المرسل الخفي بأنّه "الانقطاع في أي موضع كان من السند بين راويين متعاصرين لم يلتقيا وكذا لو التقيا ولم يقع بينهما سماع" هذا هو المرسل الخفي حصل اللقاء حصلت المعاصرة لكن لم يقع بينهما سماع لم يقع بين الرّاوي والمروي عنه سماع فهذا يقولون فيه مرسل خفي.

وهنا علّنا نحتاج إلى التّطبيق بالمثال لأنّنا نحتاج أيضا أن نذكر هذا المرسل الخفي في الاستشهاد به في الشواهد والمتابعات وهو راجع إلى ما سبق الكلام عليه من التدليس لأنّه قد يكون هذا السّاقط من المجروحين فلم نستفد شيئًا.

لكن يبقى معنا ما يتعلّق بمراسيل الصّحابة ومراسيل الصّحابة حجّة عند جماهير الأمّة بل يكاد أن يكون إجماعا لأنّ الصّحابة كلّهم عدول ولأنّ روايتهم عن بعضهم البعض وهذا يقع في حديث صغار الصّحابة كابن عبّاس وابن عمر وابن الزبير ومن شابههم أو بعض الصحابة

وإن كانوا كبارًا من أهل المدينة ممن لم يشهد العهد المكّي أو العكس من أهل مكة ممن لم يشهد العهد المدني فإن هؤلاء يروي بعضهم عن بعض مثل حديث عائشة - رضي الله عنها - في بدء الوحي الذي افتتح به البخاري صحيحه ومثل أحاديث كثيرة تقع في رواية الصحابة بعضهم عن بعض - رحمهم الله تعالى - فمراسيل الصحابة حُجّة وإنّما سُمّيت مراسيل من جهة الاصطلاح وإلاّ فإنّنا إذا مادام قطعنا بالإجماع أنّ الصحابة كلّهم عدول وأنّهم يروي بعضهم عن بعض فإنّ هذا يكون تصحيحًا للحديث ولا تضرّ روايتهم عن بعضهم البعض وإن لم يذكر هذا الرّاوي أنّه سمع هذا الحديث من هذا الصحابي أو من الصحابي الآخر بهذا القدر نكتفي ونسأل الله التّوفيق والسّداد والهدى والرّشاد للجميع.

ونقرأ ما تيسّر من كتاب الشّيخ النّجمي-رحمه الله تعالى وغفر لنا وله-:

قال- رحمه الله تعالى - وأمّا الأساس الثالث وهو الإيمان بالرّسالات السّماوية وتكفير من أنكرها وإقامة الحجج عليها ففي القرآن عامّة وفي السور المكّية خاصّة من ذلك الشيء الكثير ودائما يقرن الله الإيمان برسوله بالإيمان به تعالى ويرتّب على ذلك النّجاة من النّار والفوز بالجنّة وحتّى الإيمان إذا أُطلق في بعض المواضع فإنّما يُراد به الإيمان بالله ورسوله كقوله تعالى : ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ * الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ﴾[المؤمنون: ٢-١] ولقد جاء في إثبات الرسالات السماوية في القرآن الكريم بأساليب متعدّدة وطرق متنوّعة فتارة يأتي بترتيب الفوز على طاعة الله وطاعة رسوله كقوله تعالى : ﴿وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ ﴾[النور: ٥٢] وكقوله تعالى : ﴿وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾[الأحزاب: ٧١] وتارة بالإخبار عمّن أطاع الله وأطاع رسوله أنّهم مع أحسن رفيق كقوله تعالى : ﴿وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَٰئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ ۚ وَحَسُنَ أُولَٰئِكَ رَفِيقًا ﴾[النساء: ٦٩] وتارة بالإخبار بأن طاعة الله ورسوله موجبة لدخول الجنة كقوله تعالى : ﴿ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾[النساء: ١٣] وتارة بالأمر بالإيمان بالله ورسوله كقوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾[النساء: ١٣٦] وتارة

بالاستجابة لدعوتهما لأن الله ورسوله لايدعوان إلا لىما فيه حياة المؤمنين كقوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ ۖ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴾[الأنفال: ٢٤]وتارة بالإخبار أن اتباعه والموجب لمحبةالله كقوله تعالى : ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾[آل عمران: ٣١]

وتارة بالإخبار أن المنازل العاليةفي الجنة لمن آمنوا بالله وصدقوا المرسلين، ففي الصحيحين أن رسول الله - صلّى الله عليه وسلّم- قال: ((إنَّ أَهْلَ الجنَّةِ ليتَراءونَ أَصحابَ الغرفِ مِن فوقِهِم ، كما تتراءونَ الكوكبَ الدُّرّيَّ الغابرَ منَ الأفقِ منَ المشرقِ أوِ المغربِ، لتَفاضلِ ما بينَهُم قالوا: يا رسولَ اللَّهِ تلكَ مَنازلُ الأنبياءِ لا يبلغُها غيرُهُم، قالَ بلَى، والَّذي نَفسي بيدِهِ ! رجالٌ آمَنوا باللَّهِ وصدَّقوا المُرسَلينَ))

وتارة بالإخبار أن معصية الله والرسول موجبة للنار قال تعالى: ﴿ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ [سورة النساء: ١٤]

وتارة بالإخبار أن سبب إهلاك الأمم عصيانهم لرسلهم وعدوانهم لهم كقوله تعالى:﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُواْ لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُم مِّنْ أَرْضِنَا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهْلِكَنَّ الظَّالِمِينَ *وَلَنُسْكِنَنَّكُمُ الأَرْضَ مِن بَعْدِهِمْ ذَلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي وَخَافَ وَعِيدِ﴾[سورة إبراهيم: ١٣-١٤]

وقال عن فرعون:

﴿ فَأَرَادَ أَن يَسْتَفِزَّهُم مِّنَ الْأَرْضِ فَأَغْرَقْنَاهُ وَمَن مَّعَهُ جَمِيعًا * وَقُلْنَا مِن بَعْدِهِ لِبَنِي إِسْرَائِيلَ اسْكُنُوا الْأَرْضَ فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الْآخِرَةِ جِئْنَا بِكُمْ لَفِيفًا ﴾[الاسراء: ١٠٣-١٠٤]

وقال تعالى :﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَالْأَحْزَابُ مِن بَعْدِهِمْ ۖ وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ ۖ وَجَادَلُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ فَأَخَذْتُهُمْ ۖ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ ﴾[غافر: ٥] لقدجعل الله–عز وجل-من عصى رسولاً واحداً كمن عصى جميع الرسل قال تعالى: ﴿وَتِلْكَ

عَادٌ جَحَدُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَعَصَوْا رُسُلَهُ وَاتَّبَعُوا أَمْرَ كُلِّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ* وَأُتْبِعُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ أَلَا إِنَّ عَادًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بُعْدًا لِعَادٍ قَوْمِ هُودٍ﴾[هود: ٥٩-٦٠]

بهذا انتهى الكلام على الباب الخامس وكما رأيتم كثرة استشهاد الشيخ بالنصوص من الكتاب والسنة، فإذا اقتنى طالب العلم هذا الكتاب فإن عنده في كل موضوع محاضرة أو خطبة جمعة محضرة النصوص من الآيات والأحاديث، وهذه نعمة عظيمة، ونكمل إن شاء الله تعالى في مجلس لاحق.

## الإجابة على الأسئلة

### السؤال ١:

يقول: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، بارك الله فيكم، وفيكم، هل نفرق بين المتابعة والشاهد باتحاد الصحابي واختلافه أو بالمعنى والضبط؟

### الجواب:

لا باختلاف الصحابي أما المعنى أو اللفظ فلابد أن يكون بالمتابعة ولا بد أن يكون بالشاهد، هذا واضح، لكن إذا كان الصحابي مختلفا فإننا نسمي هذا شاهدا، وإذا كان متفقًا فإننا نسمي هذا متابعةً.

### السؤال ٢:

يقول : أحسن الله اليكم، وإليكم، يلقون استشكالات حال حصص المدارسات فلو تكرمتم بتوضيح هذا ما اذا كان المتن له عشر طرق موصلة إليه، مثلا : فهل هذا حديث واحد أم عشرة أحاديث؟

### الجواب:

هذه مسألة دقيقة أحب أن تتنبهوا لها، وقد وقع الخلط في هذا الباب من قِبَل بعض الباحثين لأنهم لم يتعرفوا على طرق أئمة الحديث وقد ناقشت هذه المسألة في "طليعة الانتصار في الرد على المستدرك المعثار" وهي أن الائمة رحمهم الله يُطلقون الحديث ويريدون به الإسناد وإن كان المتن واحدًا بلفظه أو بمعناه؛ فيجعلون الإسناد حديثًا. وعلى هذا حُمل قول من قال من الأئمة بأن الإمام أحمد يحفظ ألف ألف حديث فإنما يدخل فيها الأسانيد والطرق، ويدخل فيها المقطوعات والمعضلات وفتاوى الصحابة وما شابه ذلك، فعلى هذا فإنه من جهة يطلق على هذا الإسناد بأنه حديث وإن كان يؤدي إلى متن واحد وهذا الذي هو مذكور في طرق كثير من الأئمة والحفاظ رحمهم الله تعالى.

ومن جهة أخرى، يُطلقون على جميعها حديثًا واحدًا باعتبار أنها مؤدية الى هذا المتن وطُرق موصلة إليه، ولهذا يعتبرون مثلًا -الحمد لله حضرت هذه الفائدة-مثلا: يعتبرون حديث: ((ويل للأعقاب من النار)) يعتبرونه من حديث عائشة -رضي الله عنها – حديث، ومن حديث ابن عمر -رضي الله عنه – حديث، ومن حديث أبي هريرة – رضي الله عنه – حديث، كذلك حديث الطائفة المنصورة والفرقة الناجية، حديث الطائفة المنصورة ((لا تزال طائفة من أمتي....))

وهذا من نظر في الأجزاء الحديثية ومن نظر في كتب التخريج يتبين له هذا إن شاء الله تعالى.

**<u>السؤال ٣:</u>**

قلنا بأن العزيز هو ما وجد في إحدى طبقاته راويان وفي باقي الطبقات راويان فأكثر فهذا يخص الطبقة في كل الطريق لوحده أو في مجموع الطرق والمثال الذي نود توضيحه حديث رواه صحابيان ثُم روي عن كل صحابي تابعي واحد ثم عن كل تابعي رواه رجل واحد فهل هذا عزيز أم غريب؟

**<u>الجواب:</u>**

لا هذا غريب لأن القاعدة عند أهل الحديث في هذا الباب أن النظر فيه الطبقات هذه إلى القلة لا إلى الكثرة فإذا جاء في إحدى طبقاته عن عشرة وجاء في طبقة واحدة عن واحد فإن هذا هو الذي يسمى بالغريب أو بالفرد، وإن كانت تسميته بالغريب هي الأكثر والأشهر فيقولون فيه غريب، وأما إذا تابعه عليه غيره في طرق مختلفة من جهة المتابعات فإن هذا يخرج عن الغرابة، ومن مظان هذا الأمر إذا أردت أن تطبق مع النظر في رجال الإسناد ما يفعله الحافظ بن حبان في صحيحه، فإنه يبوب أبوابًا متفرقة : "باب رد زعم من قال بأن حديث فلان تفرد به فلان" ثم يسوق بأسانيده إلى أن هذا الراوي لم يتفرد بهذا الحديث وهذا يقع عند ابن حبان في صحيحه بكثرة.

أقصد بالكثرة هنا أي ما يقابله من غيره من الأئمّة والحفّاظ حتّى لا تذهب وتقول بوّب عشرة أحاديث إلى عشرة أبواب أنا أقصد بالنّسبة لغيره، فإنّه يتعقّب هذا التعقّب هل هو مُوصل إلى نفي هذا التفرّد، وأنّ هذا الذي تابع هذا الرّاوي يصلح أن يرفع هذا الحديث عن التفرّد والغرابة أو لا يصلح؟ هذا شان آخر. ولكن أنت تعمل على هذا في قضيّة التطبيق من أجل أن تفهم المسألة ونصيحتي لإخواني -وفّقني الله وإيّاهم-أنّهم في هذه المرحلة ينظرون في بعض هذه الكتب التي مثلًا أحيلهم عليها وهذه الأحاديث التي أذكرها أو يجدونها من خلال بحثهم، ينظرون من أجل أن يتقنوا صورة المسألة بغضّ النظر عن النّتيجة التي سيصلون إليها، يعني التفرّد كيف نصل إليه؟ لا نجد هذا الحديث إلا من طريق هذا الرّاوي كلّ ما فتّشنا نجد أنّ مداره عليه ليس له فيه متابع، فأحيانا قد نجد أنّه قد تابعه فلان او تابعه فلان وقد ذكرت لكم أنّ البخاري يفعل هذا في صحيحه فيختم الحديث ويقول تابعه فلان وتابعه فلان وعنايته بالمتابعات –رحمه الله- نفيسة جدّا لطالب العلم ،كذلك شيخنا –رحمه الله- في كتابه "الصحيح المسند وممّا ليس في الصّحيحين". تستطيع أن تأخذ بعض الأمثلة وأن تتقنها وتنظر كيف دار السّند على فلان ،كيف استطاعوا أن يقولوا أنّ هذا تفرّد به فلان لم يتابعه عليه أحد والأمر سهل إن شاء الله مع الممارسة، والممارسة قسمان: ممارسة للفهم وهذه التي ننصح بها إخواننا، في حال الطلب يمارس من أجل أن يفهم

وترسخ المعلومة في ذهنه ينظر إلى كتب التخريج كما ذكرت لكم من قبل، و ممارسة التي هي من أجل الوصول إلى الحكم.

**السؤال ٤:**

قال الحافظ ابن حجر أنّ الفرد النّسبي سمّي نسبيّا لأنّ التفرّد به حصل بالنّسبة إلى شخصٍ معيّن وإن كان الحديث في نفسه مشهورا فكيف يكون الحديث فردا نسبيّا ومشهوراً في نفس الوقت؟

**الجواب:** قد أفاد ابن حجر –رحم الله تعالى-لهذا التقرير ماذا عنى بالتّفرّد النّسبي هنا، يعني أنّ هذا النّوع من الحديث وقع فيه التّفرّد في طبقة هذا الرّاوي وإن كان هذا الحديث في نفس الوقت مشهورا، قد يحمل كلامه –رحمه الله-على الشهرة الاصطلاحية وقد يحمل كلامه عن الشّهرة التي هيّ خارجة عن الاصطلاح وإن كان هذا فيه نوع من البعد، كما في حديث عمر –رضي الله عنه-فإنّهم يقولون عنه غريب مشهور فهو غريب من جهة التّفرّد الواقع في طبقات رواته وهو مشهور بالنّسبة لشهرته بين المحدّثين وبين الفقهاء وبين غيرهم. وتحتاج إلى نظر وتأمّل في كلام الحافظ –رحمه الله تعالى-في هذا الموضع.

**السؤال٥:** هل في الفرد المطلق لابدّ أن يتفرّد الصحابيّ عن النبيّ –صلّى الله عليه وسلّم- ويتفرّد التابعي عن الصحابيّ أم يكفي تفرّد الصّحابيّ؟

**الجواب:** لا الظاهر من كلامهم أنه تفرّد الصّحابيّ، هذا الفرد المطلق وليس تفرّدا يقع به الضّير كما عرفنا من قبل لعدالة الصحابة وضبطهم –رحمهم الله تعالى ورضي عنهم-وهذا أمر مُجمع عليه وإنّما يقولون مثلما ذكرت لكم في بعض الأمثلة التي سبقت تفرّد بعض الصّحابة ببعض الأحاديث مثل حديث عمر –رضي الله عنه-"إنّما الأعمال بالنيّات" هل يروه غيره؟ مثل حديث "الدّين النّصيحة"، وإن كان جاء عن بعض الصحابة الآخرين لكن هل صحّ؟ لا لم يصحّ، حديث "الدّين النّصيحة" عن أبي رقيّة تميم ابن أوس الدّاريّ جاء عن صحابة آخرين لكن لم يصح فوقع التفرّد في هؤلاء الصّحابة -رضي الله عنهم-وبعض أهل

العلم كما رأيت في كتب الاصطلاح أنّهم يذكرون التفرّد ويقولون الصحابيّ فمن دونه يعنون التابعيّ لكن هذا فيه ما فيه.

**السؤال ٦:**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، ذكر ابن حجر أنّ العلّة في المرسل الخفيّ هو عدم التلاقي بين المتعاصرين أي رواية الرّاوي عن معاصره ولم يلقه، ولكن قد نجد من تعاصرا والتقيا ولكن لم يسمع الأوّل من الثاني فهل هذا يدخل في الإرسال الخفيّ؟

**الجواب:** هذا هو الذي قاله الحافظ –رحمه الله-ولكن قد نجد من تعاصرا والتقيا، يعني هو رواية من لقيّ أو عاصر لم يسمع منه هذا هو المرسل الخفيّ نعم فهل هذا يدخل في الإرسال الخفيّ؟ نعم هذا ما سبق تقريره.

**السؤال ٧:**

فضلا أذكر لنا بعض أسماء المدلّسين؟

**الجواب:**

الحقيقة أنّ هذه المسألة، يعني مع شهرتها إلاّ أنّ فيها مواضع مشكلة بالنسبة لطالب العلم، يعني المدلّسون الذّين وُصفوا بالتدليس ليسوا على طبقة واحدة من جهة، على خمس طبقات كما ذكرها الحافظ -رحمه الله تعالى-، ثمّ إنّ بعضهم قد يكون مُقيلا كما وقع لسفيان بن عُيَيْنَة، وتدليسه أيضا مع قِلّته، إلاّ أنه لا يدلس إلا عن الثّقات، ومنهم من تدليسه عن كلّ أحد ثقةً أو ضعيفًا، فيقع التدليس المعضل في حديث، يعني في حديث أو في رواية هذا المدلس، ولهذا قلتُ لكم إنّ بعض المدلسين يروي عن كل أحد، ومن ثَم طرحوا تدليسه وقالوا يعني ولم يمشّوه لأنه يروي عن كل أحد، يروي عن الثقات وعن غير الثقات. وأمّا بالنسبة لذكر الأسماء، ذكر أسماء المدلسين، كما قلت لكم الأمر سهل فيها،

مثل الحسن البصري، الأعمش، الزُّهري، كما ذكرت لكم قبل قليل سفيان بن عيينة، بل أبعد بن منده -رحمه الله-فجعل البخاري مدلسًا، وظاهر كلام الذهبي أنّه يتّبعه على ذلك، وهذا قول فيه ما فيه، ولعلّهم قصدوا التدليس في مسألة الشيوخ وهو أن يحكي الحديث أو يحكي هذا الشيخ بأكثر من اسمٍ.

وهذه مسألة ينبغي التفطن لها، جزء الذي صنفه بن منده -رحمه الله-هو مفقود، وذكر فيه هذه المسألة لكنها مذكورة عنه في كتب الاصطلاح وما رأته من كلام الذهبي -رحمه الله- في بعض كتبه أن يقرر تدليس الإمام البخاري ويعني كما ذكرنا قبل قليل، -حفظكم الله-أن المسائل الكبرى إذا طلب الإنسان ذلك، طلب طالب العلم العلمَ وتماشى مع العلم فإنه سيصل إليها وصدره قد اتّسع وسيأخذها على انشراح وراحة وطمأنينة وهدأة بال. أمّا إذا تخوّض فيها أو بحث عمّا لم يذكره في الدّرس فإن هذا ربّما يتعبه ويجهده في بعض المسائل والنظر في كلام الأئمّة على أنّ قولهم هذا في هذه المسألة، هذا القول المعيّن أعني، فيه إشكال يستطيع طالب العلم بعد ذلك أن يتعالج معه، يعني تجد في بعض كتب الأئمّة يقولون الصحابة كان عندهم تدليس، الذّهبي يقول تدليس الصحابة كثير ولا عيب فيه، فإنّ تدليسهم عن صاحب أكبر منهم، والصحبة كلهم عُدول، لكن هنا ماذا يعنون بالتدليس؟ يعنون به، يعنون به المشابهة مع المعنى الاصطلاحي، بمعنى أنّه يروي عن هذا الصحابي ما لم يسمعه منه، وذكروا بعد ذلك يعني أسباب التدليس والحامل عليه، ولا نظنّ أنّنا إذا درسنا كتاب مختصرًا أننا سنصل فيه إلى كل علم، لكن هذه المتون مفاتيح.

**السؤال ٨:**

يقول السائل هنا، أحسن الله إليكم، لم أفهم فيما يتعلّق بالحديث المعلّق قولكم سقوط راوٍ في مبدأ سنده من المصنّف أو إلى قائله؟

**الجواب:**

يعني الآن عندنا المصنف، طبعا ماذا نعني بالمصنف؟ الذي صنّف على الأسانيد لا نعني بالمصنف الذي صنف بدون أسانيد، مثل "الترغيب والترهيب" للمُنذري، التي يقول رواه المنذري وهو معلّق. وأمّا المنذري فيقول ((وعن أبي هريرة -رضي الله عنه-قال الرّسول -صلّى الله عليه وسلّم-)) فحذف الإسناد منه مع أنّ له إسناد. يا أبي هريرة وإمّا الرّسول . عليه الصّلاة والسّلام ـ يعني إنّما نعني هي الأسانيد، كتب الأسانيد المسنّدة، وكما ذكرنا أنّها تقع في صحيح الإمام البخاري، فقد يقع لنا في الشرح الذي ذكرناه سقوط راوٍ في مبدأ سنده، يعني أن المصنّف يحذف هنا شيخه فقط، وقد يستمرّ في الحذف حتّى يحذف شيخه وشيخ شيخه، وقد يستمرّ في الحذف حتّى يحذف الإسناد مع علمه به إلى قائل المتن، هذا معنى قولنا وما إلى قائله، فيحذف السّند كلَّه ولا يُبقي منه شيء.

**السؤال ٩:**

يقول لماذا يُقال إنّما مراسل الحسن كالهواء وكالرّيح؟

**الجواب:**

يُقال عنها كالهواء وكالرّيح، لأنه يروي عن كلّ أحد، مراسيل الحسن البصري رياح، ولم يكن -رحمه الله تعالى-يعني يتحرّى في الرّواية عن من يروي عنه، فهي أوهى المراسيل، مراسيل الحسن البصري -رحمه الله تعالى-هذه أوهى المراسيل، ومثلها أيضا مراسيل الزّهري ومراسيل قتادة ومراسيل حُميد الطّويل.

وهذا يقع في الغالب فيما يُسمَى بصغار التابعين الذين ليست لهم كثرة ملازمة عن الصحابة -رضى الله عنهم.

**السؤال١٠:**

ذكرتم -بارك الله فيكم-وفيكم بارك، المرسل يُستشهد به في حالة ولكن لا يحتج به فما هو الفرق بين الاستشهاد والاحتجاج؟

**الجواب:**

الاحتجاج أن يروي المرسل من طريق واحد ثم نجعله حجه ونحتجه به في الحكم وحتى اللذين قالوا بأن الشافعي أحتج بمراسيل سعيد أبن المسيب فهؤلاء لم يصيبوا ،أنما كلام الامام الشافعي عن مراسيل سعيد بن المسيب رحمة الله متعلقة بأنها أصح المراسيل ليست أنها صحيحه بمفردها فعندما نقول حجة بمعنى أنه قائم بحجة منفردا يأتينا مرسل عن الصَنابحي عن سعيد بن المسيب عن قيس بن أبي حازم طريق واحدة هذا لا يحتج به هذا معنى الحجة ويأتي الاستشهاد بأن يأتي مثلا نفس المُرسل عن الصَنابحي وعن سعيد بن المسيب وعن قيس بن أبي حازم عن هؤلاء اللذين هم كبار التابعين أو عن مثل محمد بن أبي بكر أو عن مثل يوسف بن عبدالله بن سلام فأن هؤلاء وإن كانت لهم شرف الصحبة لأنهم وُلِدوا في زمن النبي -عليه الصلاة والسلام- بل هو الذي سمى يوسف بن عبدالله بن سلام إلا أنه مات صغيراً ليس صحابي من هذه الناحية فأحاديثهم مرسلة فلا يُحتج بها بمفردها محمد بن أبي بكر ليس صحابي لكن له شرف الصحبة يوسف بن عبدالله بن سلام ليس صحابي لكن له شرف الصحبة كما يقولون وأحاديثه إذا جاءت فإنه مرسله اذا جاءنا أحاديث عن محمد أن أبي بكر يرويه عن النبي وليس لهنا فيه إلا هذا الطريق نقول هذا مرسل ولا يحتج به فإذا تابعه يوسف بن عبدالله بن سلام واختلف المخرج نقول هذا مرسل صحيح أو حسن وهكذا مع قيس بن أبي حازم وهكذا مع سعيد بن المسيب وهكذا .

**السؤال ١١:**

هل هذه العبارة صحيحة يقول عندي سؤالان أحسن الله إليكم وإليكم ؛ هل هذه العبارة صحيحة الغالب ما رواه البخاري في الصحيح في صيغة الجزم هو صحيح (قصد المعلق) وهل هذا المثال صحيح بالنسبة للمرسل؟

هذا كما ذكرنا جمهور أهل العلم أن ما رواه البخاري في صيغة الجزم أنه صحيح وهذا النوع على أقسام منه ما وصله البخاري في صحيحه نفسه ؛ ومنه ما لم يصله ومنه ما وُصِل في خارج الصحيح من جهة البخاري نفسه في جزء القراءة وغسل اليدين ومنه من وصله غيره كأن يقع موصل عند مسلم أبي داود أصحاب السنن وهكذا لكن في بعض الأحاديث يكون فيها علة يكون فيها اضطراب فيعلقه بصيغة الجزم مثل المثال الذي ذكرته لكم في غضون الدرس الذي هو في كتاب الصيام فإنه علقه بصيغة الجزم مع هذا فيه اضطراب.

**السؤال ١٢:**

وهل المثال صحيح بالنسبة للمرسل الخفي إذا رويت أنا عن الشيخ مقبل وأنا لم أسمع منه صحيح لأنني عاصرته -أعزك الله- .......رسول صلى الله عليه وسلم ؟

**الجواب:**

نعم هذا يدخل في المرسل الخفي وخصوصًا بما يتعلق بجانب الشيخ مقبل لأن الشيخ مقبل كان رُحلة بالضم يعني كان مَرحُول إليه ولا يعرف في هذا العصر أحد رُحل اليه من أصقاع الارض دون دراسة نظامية طبعا مثل الشيخ -رحمة الله عليه-احتمال السماع منه هذا وارد هذا فيه خفاء فيه نوع من الخفاء يعني مثلا إذا كنت أنت من ليبيا أومن الجزائر وقد دخل الكثير من البلدين الى اليمن سمعوا من الشيخ مقبل -رحمة الله عليه-هذا داخل في المرسل الخفي وهو داخل أيضًا في التدليس، ومثل أيضًا يعني أو أنك سمعت من الشيخ - رحمه الله - لكنك رويت عنه مالم تسمعه هذا داخل في التدليس وإرسال الخفي أنت ذهبت إلى اليمن وسمعت من الشيخ لكن حدثك بعض طلاب الشيخ من القدامة أن الشيخ مقبل قال كذا وكذا ثم ذهبت أنت تُحدث وتقول قال الشيخ مقبل وأنت عُرفت بالسماع منه فيأتيك شخصٌ يقول لك أنت سمعت من الشيخ يقول هذا؟ فتقول لا ولكن حدثني

فلان من طلابه حدثني أن محمد بن عبد الوهاب الوصابي مثلا؛ أو من شابهه الشيخ عثمان السالمي أو من شابههم.

**السؤال ١٣:**

يقول ما رأيكم لو تعطونا واجبات نفعلها قبل الدرس كي نتدرب على الجانب التطبيقي من هذا العلم؟

ثم تعطون التصحيح في الدرس المقبل.

**الجواب :**

إن كنت تقصد أن نأخذ حديثًا معينا فهذا في النية من بعد أن ننتهي من المتن من أجل أن يكون عندك تصور كامل لعلم المصطلح حتى وإن كان عندك تصورًا مسبق أو درست متناً او سمعت درسا من دروس المشايخ المشروحة فهذا موجود في النية على أننا نأخذ حديثًا معيناً ونرسله -نفس الحديث- لكل طالب على الخاص ويرسل كل طالب عمله دون ثم نطلع عليه الاخر ثم نَطَّلع على هذا البحث ويكون من الاحاديث ان شاء الله المشهورة التي هي أحاديث الأحكام لكن شرطنا الذي تأتمنون عليه أن لا تنظروا في كتب التخريج يعني ما تروح الى كتاب الشيخ الألباني رحمة الله عليه لأنه هذا الامام تاج هذا العصر في علم الحديث يعني قل حديثٌ إلا وقد تكلم عليه أو درسه أو خرجه إلا النذر اليسر وسيفوته ولا نريد أن يُفَسر قولنا هذا على الغلو فإن المتربصين -تربص الله بهم الدوائر- لا يتركون لمتكلم أدنى درجات حسن الظن فالشيخ ناصر -رحمة الله عليه- تكلم على أحاديث كثير جدًا كما هو معروف فلا يأتي طالب العلم مثلا إلى كتاب "ارواء الغليل" وينقل ويُغَير في صيغة النقل، لا أريده يعتمد على "تحفة الأشراف" على "المعجم المفهرس" على "أطراف الحديث" لا بأس ثم إذا فرغ وسنحصر البحث في الكتب التسعة أو قد نحصره في الكتب الستة أو نأخذ

حديث من السنن حتى نحتاج إلى أن نطبق هذا الجانب لأنه اذا قيل في الصحيحين فأنه من الصناعة الحديثية ألا تعزوه إلى غير الصحيحين -إن شاء الله- يستقبل هذا.

**السؤال ١٤:**

أحسن الله إليكم لماذا قال الصحابي بعد التابعي ولم يقل سقط الصحابي؟

**الجواب:**

لأنه هذا التعريف الذي اختاره هو الراجح ولأنه أراد ان يرد قول من قال بأن المرسل مما سقط منه الصحابي كما هو قول البيهقي وأبي محمد بن حزم وظاهر كلام البيقوني

عندما قال: (ومرسل منه الصحابي سقط وقل غريب ما رواه راوي فقط) كأنه أراد أن ينبه الى أن ظن أن الإرسال هو سقوط الصحابي لابد أن يرد بهذا الضابط لأن التابعي لهذا الراوي يحتمل أن يكون الذين سقطوا بعده ستة أو خمسه من التابعين لأنه وجد رواية أربعة من التابعين بعضهم عن البعض كما وجد رواية خمسة أو الستة أو أربعه من الصحابة بعضهم عن بعض وأن كان الحافظ يقول أنه لم يتعد السبعة يعني بالنسبة للتابعين.

**السؤال١٥:**

يقول لم أفهم هذه صرف خمسة أنواع والطعن في الراوي خذ عشرة أنواع؟

**الجواب:**

كيف لم تفهم هذا سهل يا أخي بارك الله فيك.

الآن عندنا الحافظ ابن حجر -رحمه الله-أرجع أسباب الرد الى سببين:

السبب الأول: السقط وهذا السقط قلنا يدخل فيه خمسة أنواع أي هذا السقط عندنا عنوان رئيس أن تجعل هذا العنوان في رأس الصفحة كذلك ثم فرع عليه خمسة أنواع:

المعلق- المنقطع – المعضل- المرسل وهكذا تأتي إلى ما يتعلق بالراوي؛ والراوي له هذا العنوان الأساسي رأس ثم يفرع عن هذا نوعان تشجره على نوعين تضع سهمًا إلى اليمين وإلى اليسار وتنزل إلى الأسفل وتكتب تحت السهم ما يرجع إلى العدالة ؛تكتب تحت السهم الثاني ما يرجع إلى الضبط وتذكر الأشياء التي ذكرناه لك خمسة راجعة إلى العدالة وخمسة راجعة إلى الضبط، وتستطع أن تضبط هذا -إن شاء الله-في أسهل أمر ثم تعرف تعريف كل واحد منها ما تعريف المعلق ما تعريف المرسل وما أشبهها.

**السؤال ١٦:**

يقول: أحسن الله إليكم وإليكم، هل يكفي في الحكم على الحديث بأنه معضل بسقوط راويين في طبقة واحدة أم في جميع طبقاته؟

**الجواب:**

كيف في جميع طبقاته؛ يعني إذا سقط كل الإسناد فأنت راجعت إلى المعلق لا أدري ما تقصد بسؤال لأن السؤال فيه ارتباك. العجيب أن معضل في بسقوط راويين خلاص إذا سقط راويين فهو معضل؛ وكلامك أنه طبقة واحدة الذي أفهمه على مقتضى على اصطلاح المحدثين أن الطبقة الواحدة معنى أنهما قد قرنا معًا فاذا كان من المقترن فلا؛ لا يدخل في المعضل وإنما يدخل في المنقطع.

**السؤال١٧:**

هل المرسل والمقطوع لهما نفس الحد؟ المقطوع ليس المقطوع؛ هل المرسل والمقطوع؟ ما تكلمنا على المقطوع أو تقصد المنقطع؟ لهما نفس الحد باعتبار رفع التابعي إلى النبي -صلى الله عليه وسلم.

**الجواب:**

المقطوع ما تكلمنا عليه -بارك الله فيك-يمكن عندك لبس. الآن المقطوع هو من انتهى إسناده إلى التابعي فهذا لم نذكره وإلا إن كنت تقصد المنقطع فإن كثير من أهل العلم كالبخاري وأبي زرعة والشافعي لا يفرقون بين المرسل والمنقطع ويسمون كل ما وقع فيه سقطٌ يسمونه منقطع وهذا مما يسمى بالاصطلاح الخاص -ما شاء الله عليكم-لو تنتهون من الأسئلة، تصبرون.

**السؤال١٨:**

العزيز هو ما يرويه اثنان في أقل الطبقات فما أقل الطبقات؟ التي فيها اثنان أي طبقة أول السند

أم أنها أي طبقة في أثناء السند؟

**الجواب:**

في أثناء السند في أول السند المهم لا مدخل للصحابة هذا الباب لا مدخل لصحابة في هذا الباب إلا من أجل الرد على أبي عبد الله الحاكم وتلميذه البيهقي إن كان هذا فنعم لأنهما شرطا يروي عنهما اثنان أو يكون هذا حديث من جهة اثنين من الصحابة أو ما أشبه ذلك.

بهذا القدر -إن شاء الله-نكتفي كفانا الله وإياكم الفتن ما ظهر منها وما بطن.

وبالنسبة للإخوة الذين ربما يكونون حاضرين وهم من أصحاب درس منهج السالكين وتوضيح الفقه في الدين فإن عندي خلل في الجهاز وأحيانا يعني تصيبه سكرة فأنا اعتذر عن درس اليوم وقد كنت بدأت ثم أطبق على الجهاز إطباق الحناجر ولكن نسأل الله أن يكتب لنا ولهم الأجر فقد اجتمعنا من أجل المدارسة ويقضي الله من أمره ما يشاء ونسأل الله أن يصلح الأحوال.

وصلى الله على نبيه وعلى آله وسلم.